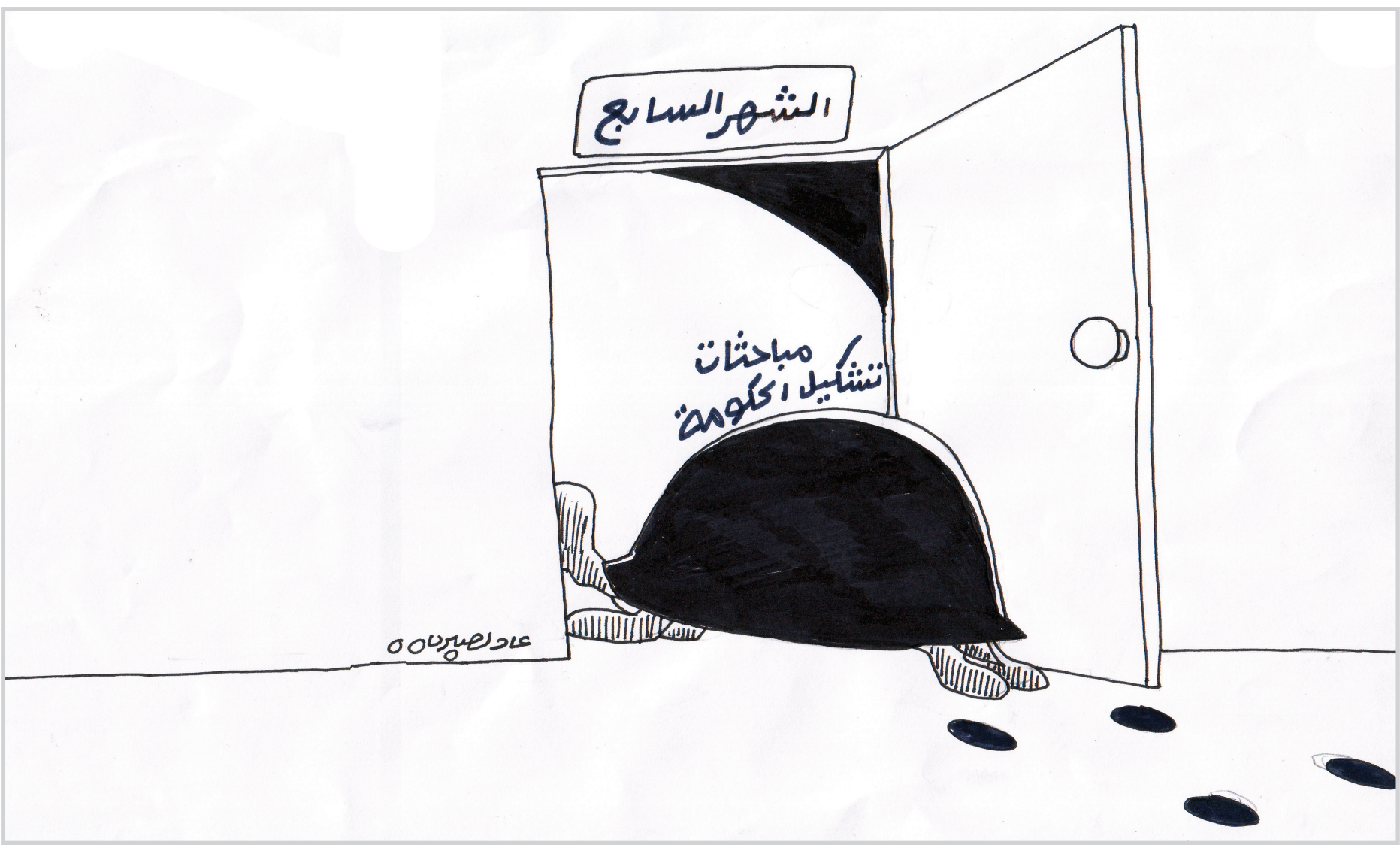


انتباه

تقوم الدول التي من عليها الله بنعمة (العقل) والامان بوضع الخطط والبرامج العامة موزعة على السنين والفصول والاشهر والاسباع والايام بل الساعات أيضا، وتشتمل تلك الخطط على هارموني متكامل من الخدمات الاقتصادية والبلدية والكهربائية والمائية والتربوية وال(رئطية) والصحية والسياحية وغيرها، فضلا عن الخدمات الأمنية التي أسست في النهاية تحصيلها حصلا وأمرأ مفروغا منه، بوصفه الإطار الضامن لمسيرة الحياة اليومية للناس في أي مكان وزمان، وتتضافر خطط تلك الخدمات بما يكمل بعضه البعض الآخر في خلق عالم مريح ومطمئن من العيش الإنساني لمواطني تلك الدول.. ومناسبة هذا الكلام إننا مقبلون على فصل جديد من فصول السنة، ولهذا الفصل خصائص معينة ينبغي أخذها في الاعتبار من قبل جميع الوزارات والاختصاصات، فليس معقولاً مثلاً ان تقوم أمانة بغداد بمد أنابيب المياه سواء الصالحة للشرب أو الثقيلة، وتنجزها وتذهب ومن ثم تأتي بعدها وزارة الكهرباء لتتسبب الأرض من أجل مد قابلات فتعرض ما أنتجته الأمانة للخراب.. وهذا المثال ظل شائعاً منذ عشرات العقود وحتى اليوم، فهل من تكامل ووضوح في الرؤيا لدى المخطط الرسمي؟ وهل من اتصال ميداني وآني بين المقيدين؟

KJAMASI59@YAHOO.COM



كاريكاتير عادل صيري

مربو الماشية: إهمال الدولة وشحة المياه أهم معوقات مهنتنا

تقرير

كلها استنفذت ٣١ مليار دينار .. وهذا يؤشر ان هناك عمليات تهريب واسعة تجري للمواشي في هذه المحافظة. أما الأستاذ رحيم علي محمد (ماجستير في الزراعة) فقد قال: إن سبب تدهور الخروة الحيوانية في العراق له العديد من الأسباب منها الأوضاع الأمنية وهجرة الكثير من مربو الماشية إلى مناطق أخرى لم يستطيعوا معها تربية الحيوانات كما إن انتشار الأمراض كان له الدور الرئيس في خسارة أعداد كبيرة من الماشية بسبب عدم وجود العلاجات اللازمة التي يمكن من خلالها تدارك الأمراض الكثيرة التي أصابت المواشي. كما ان الدولة لم تستطع في الكثير من الحالات من متابعة حالة مربو الماشية بسبب اشتغالها بمتابعة الحالات الأمنية وهي الآن متوجهة إلى تطوير هذا القطاع أسوة ببقية القطاعات.

الوصول الى المواصفات العالمية في هذا المجال ، وعلى الوزارات المختصة ان تتعاون في النهوض بواقع الخروة الحيوانية منها وزارة الزراعة و الموارد المائية كما تحتاج إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية وزيادة الاستثمارات و الحد من ظاهرة تهريب الماشية الى الخارج. كما ان مبادرة الحكومة بتفعيل القروض لمربي الماشية هو خطوة مباركة لتطوير الخروة الحيوانية عن طريق المصارف الزراعية. و تحتاج الى استيراد الأعلاف الجافة لتلافي حالة الجفاف و قلة مصادر العلف نتيجة شحة المياه كما ان منج الحكومة لكل مربو جاموسة ٥ ملايين دينار هو خطوة أيضا للحفاظ على هذه الخروة المهمة.

و تقول التقارير ان محافظة السماوة استنفذت ١١ مليار دينار من صندوق التربية الحيوانية بينما المحافظات الأخرى

تعد تكفي حتى للاستخدام المحلي، و قد تراجعت أسعار بيع الماشية بسبب عدم توفر المنتجات الزراعية .. كما ان هناك أعدادا كبيرة من الماشية قد تم تهريبها الى دول مجاورة و هذا اثر على الخروة الحيوانية عموما. هناك المهندس الزراعي حافظ العقابي قال: هناك أسباب كثيرة لندري الخروة الحيوانية في العراق منها شحة سقوط الأمطار و ما اثره ذلك على إنتاج الأعلاف و إنماء المراعي كما ان الاهتمام بعلاج الحيوانات و تقديم ما تحتاج اليه من مكافحة الأمراض المختلفة قد تراجع عما كان عليه سابقا ناهيك عن الوضع الأمني الذي أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين لمناطق أخرى و تركهم لأراضيهم وبالتالي تراجع تربية الحيوانات كما ان الخروة الحيوانية في العراق تحتاج إلى إجراء البحوث و الدراسات المتخصصة

الذي لم يمكن من التنقل إلى أماكن بيع العلف أو الذهاب بها الى الحقول التي تبعد عن داري بضعة كيلومترات، ما اضطرني الى بيعها بأسعار منخفضة بعد ان كانت بأسعار مجزية، و سبب آخر أدى الى تدهور تربية الماشية و هو (شحة الأمطار) حيث ماتت اغلب المراعي و بالتالي اثرت هذه الحالة كثيرا على تربية الماشية لدينا. من جهة أخرى قال ثامر منصور/ مربو ماشية/ محافظة ديالى: كنت امتلك قطيعا كبيرا من المواشي و كانت المراعي لا تبعد عني سوى بضعة كيلومترات اذهب بالماشية إليها ، لكن بسبب شحة المياه و تردي حالة المراعي اضطرت الى بيع اغلب المواشي و سابقا كانت هناك عملية تصدير للبرسيم إلى دولة الخليج وخصوصا الإمارات أما الآن، بسبب شحة الأمطار و عدم وجود مياه الخزن الثانية لم

و عفونة الدم و قدر هؤلاء الخبراء عدد رؤوس الماشية التي نفقت الى ٤٠٠ رأس من البقر و الجاموس و ان هناك عدوى بين قطعان الماشية . ولما وصلت اليه المشكلة قال عنها البعض انها توجب تدخل الحكومة للحد منها و القضاء عليها لما لهذه الخروة من اثر خاص على الاقتصاد عموما كما ان شحة المياه و تراجع مناسب المياه ساهم هو الآخر في التأثير على الخروة الحيوانية و تربيتها و تهينة لوازم التربية التي لم يعد المربون قادرون على توفيرها. و قال السيد سلمان مهدي الربيعي (مربي ماشية) اضطرت الى بيع اغلب المواشي التي كان عددها يصل الى ٢٠ رأسا من العجول و ٤٠ رأسا غنم و مثلها من الماعز و السبب هو تردي الوضع الأمني

يعاني مربو الماشية في العراق من الكثير من الصعوبات في الحفاظ على هذه الخروة، ويشير الكثير من ذوي الشأن و الخبراء الاقتصاديين الى تراجع معدلات الإنتاج الزراعي و الحيواني نتيجة تفشي الأمراض المختلفة، و التي طالت أعدادا كثيرة من هذه الحيوانات، و حسب الإحصائيات المقررة من وزارة الزراعة فإن أعداد المواشي الموجودة في العراق قد تراجع بنسبة ٣٠-٦٠٪ لمختلف الأنواع كما ان إنتاج اللحوم تراجع هو الآخر إلى نسب كبيرة عما كان عليه سابقا.

و قد حذر الكثير من المسؤولين في جنوب العراق من انتشار أمراض مختلفة أدت الى موت عشرات الأبقار و الجاموس .. و بينوا ان هذا المرض هو خليط بين الحمى القلاعية

□ علي جابر



قانون التقاعد الموحد

صدر قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ونشر في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٦ أي قبل ما يزيد على ثلاث سنوات وقد أصبح نافذاً منذ ذلك التاريخ. وهو يتضمن ٣٣ مادة . ولم تحصل عليه أية تعديلات عدا قانون التعديل الأول المرقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٧ وأصبح نافذاً من تاريخ ١٧/١/٢٠٠٦ (أي باثر رجعي - وهو تاريخ صدور قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ومن الجدير بالذكر ان نشير الى القانون الملحق به والذي ساعد شريحة واسعة من التقاعدين الا وهو (قانون زيادة رواتب التقاعدين المرقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وأصبح نافذاً باثر رجعي في ١/٩/٢٠٠٩...

الغرض من هذا القانون هو رفع المستوى المعاشي للتقاعدين قبل ١/٨/٢٠٠٨ أي الحاليين الى التقاعد قبل هذا التاريخ بحيث تكون الزيادة (٧٠٠٠) لأصحاب الدرجات الوظيفية من الدرجة (١) فما دون للمشمولين بأحكام قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المعدل لكن لا تشمل هذه الزيادة التقاعدين الذين يتقاضون الراتب التقاعدي بموجب قوانين خاصة بحيث تكون الحدود الدنيا للراتب التقاعدي لجميع المشمولين بأحكام قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦.

٢٢٠ ألفاً للتقاعد و٢٠٠ ألف اذا كان للمتوفى مستفيد واحد و٢١٠ ألف دينار اذا كان للمتقاعد المتوفى مستفيدين و٢٢٠ ألف دينار اذا كان للمتقاعد المتوفى ثلاثة مستفيدين فأكثر.

شريحة المعوقين .. الاهتمام بمعاناتهم واجب وطني وإنساني



إن ما لا يمكن تجاهله ونسيانه ودائما في ذاكرتنا هو المعوق الذي برفاهيته وتطويره ومشاركته الديمقراطية في بلده يمكن تحديد مدى توسع فكر وثقافة وتقدم تلك البلد.

الإهمال العام لمصالح الناس بنحو عام ومصالح ومعايير المعوقين من أبناء شعبنا المسكين، والاهتمام بهذا التوجه مهمة وطنية وإنسانية تقع على عاتق الجميع، سواء أكان جهة مدنية أم حكومية.

في هذا المجال من أبناء شعبنا الشرفاء على الاستمرار في العمل رغم الحجم الكبير والمؤثر لشريحة المعوقين، وها نحن اليوم نرى برامج الرعاية الاجتماعية في البلدان المتطورة من خلال إيواء المعوق في دور ومعاهد تعليمية وورش عمل كل حسب عوقه ودراسة حالته النفسية من حيث رعايته واحتياجاته للاستفادة مما تبقى من أعضاء سليمة وجواس نشيطة . ولكن يبقى المعوق ضحية في معظم البلدان النامية التي عانت ولا زالت تعاني من مشكلة الإهمال في حماية ورعاية المعوقين، فنرى التجاهل وغش النظر من سمات هذه البلدان لأنهم تناسوا إن هناك فئة كبيرة تكون الجزء المهم من المجتمع. أما الآن فنلاحظ ان ما يجري في عراقتنا الجديد من تطورات ونهضة واسعة الانتشار في جميع المحافظات، ان تم وضع برامج مدروسة ومنظمة لهذه الشريحة ومعتمدة من قبل اختصاصيين، كذلك إن التحسن التدريجي المحل في الوضع الأمني إنساني تجاه المعاقين، بعد زمن من

معظم الشعوب إلى الدور الكبير الذي يلعبه المعوق عند إتاحة الفرصة له، وأيضاً مساهمته الفعالة في بناء بلده. وها نحن اليوم نرى برامج الرعاية الاجتماعية في البلدان المتطورة من خلال إيواء المعوق في دور ومعاهد تعليمية وورش عمل كل حسب عوقه ودراسة حالته النفسية من حيث رعايته واحتياجاته للاستفادة مما تبقى من أعضاء سليمة وجواس نشيطة . ولكن يبقى المعوق ضحية في معظم البلدان النامية التي عانت ولا زالت تعاني من مشكلة الإهمال في حماية ورعاية المعوقين، فنرى التجاهل وغش النظر من سمات هذه البلدان لأنهم تناسوا إن هناك فئة كبيرة تكون الجزء المهم من المجتمع. أما الآن فنلاحظ ان ما يجري في عراقتنا الجديد من تطورات ونهضة واسعة الانتشار في جميع المحافظات، ان تم وضع برامج مدروسة ومنظمة لهذه الشريحة ومعتمدة من قبل اختصاصيين، كذلك إن التحسن التدريجي المحل في الوضع الأمني إنساني تجاه المعاقين، بعد زمن من

□ فراس غضنفر

لا يمكننا ابدا تجاهل هذه الشريحة المهمة التي لعبت وتلعب دوراً أساسياً في مجمل النشاطات الاجتماعية ، حيث أكد الكثير من الباحثين ضرورة الاهتمام بهذه الفئة ورعايتها ، وينبغي ان تكون حمايتهم من الواجبات الإنسانية في المجتمع . فقد لاقت هذه الشريحة معاملة قاسية على مر العصور من ظلم وتعد على حقوقهم الشرعية، مثال ذلك في القرون الوسطى التي كانوا يعتبرون فيها المعوق نتيجة لغضب الرب وحل للتعنة عليه ، فمن غير الممكن أن ينال فرصة حياة كريمة تكون الجزء المهم من المجتمع. أما الآن فنلاحظ ان ما يجري في عراقتنا الجديد من تطورات ونهضة واسعة الانتشار في جميع المحافظات، ان تم وضع برامج مدروسة ومنظمة لهذه الشريحة ومعتمدة من قبل اختصاصيين، كذلك إن التحسن التدريجي المحل في الوضع الأمني إنساني تجاه المعاقين، بعد زمن من

عسدة: احمد عبد الله



على الرغم من انتشار مشاهد البشاعة والقبح في تفاصيلنا اليومية، يصدمك مشهد سيارة الحمل وهي تحمل، وبصورة مكشوفة، وفي وضع النهار، أطراف ورأس وأحشاء الماشية المقصوبة بنحو عشوائي، تلتخ دماؤها جوانب حوض السيارة، وتزرع في قلبك رعب مخلفات الارهاب المجرمة..

رسالة خاصة إلى/ وزارة التربية

إني المواطن فرحان سالم العباس من سكنة مدينة الصدر قطاع (١٠)، على الرغم من معاناتي المعيشية الشديدة، حيث أعيل زوجة مصابة بالسرطان وثلاثة أبناء كبيرهم يبلغ من العمر (١١) عاما ويعاني هو الآخر من عجز في القلب وفتحة في لسان الزمزم وطرفش في انده البطني، وعلى الرغم من علة المذكورة ، فهو طالب متفوق في دراسته حيث حصل على معدل (٨٥ ٪) في الامتحانات العامة الوزارية الأخيرة للصف السادس الابتدائي من مدرسة (عمار بن ياسر)، ولكن (زين العابدين) اليوم حزين جدا لأنه كان طامحا بالقبول في مدارس التميزين التي تفصلها عن القبول بها خمس درجات فقط.

ومن على صفحات جريدتنا المدى الغراء انشد انسانيتكم بالتلطف بحال ابني وحالنا كعائلة، في استنفاته من الأمر الوزاري المعني وقبوله في مدرسة التميزين (مدرسة الصدرين) القريبة الى موقع مدرسته السابقة، وزرع البسمة على وجهه ووجه أمه المريضة، علما إن كل ما يسند المعلومات الواردة في الرسالة موجودة ومرفقة مع الرسالة، وجزاكم الله خير الثواب.

المواطن / فرحان سالم العباس

رسالة خاصة إلى/ وزارة التربية

وصلاتنا إجاباتكم

إلى/ جريدة المدى الغراء
م/ إجابة

إشارة لما نشرته صحيفتكم الغراء(١٨٣٥) في ٢٠١٠/٦/٣٠ تحت عنوان (حرب الأمية في العراق) نود إعلامكم بأن وزارة التربية تسعى جاهدة لمكافحة ومحاربة الأمية في العراق ضمن الإمكانيات المتاحة لها وقد سارعت في المشاركة في أعداد مسودة تشريع جديد لقانون محو الأمية في العراق يتماشى مع الوضع الديمقراطي للعراق الجديد، وهو ينتظر بدوره أمام مجلس النواب للتصويت عليه وعند صدوره ستحل الكثير من المعوقات (كالتخصيص المالي والية عمل مراكز محو الأمية والشهادة التي تمنح للدارسين والحوافز المادية والمعنوية التي ستحسون عامل جذب للدارسين

مساهمة
السوزارات
والمجتمع المدني
وغيرها...
كما تم فتح العديد من مراكز محو الأمية في جميع المحافظات بلغ عددها(٨٠٧) مراكز وأعداد الدارسين فيها ٣٢٧٩٤ دارسا وسارعت لطبع وتوفير المناهج الحديثة لسنة ٢٠٠٩ وقد تم استلامها من قبل المديریات العامة للتربية لتكون في متناول الدارسين وقد سبق لنا وأرسلنا العديد من الإجابات على مثل هذه المقالات في الصحف وفي مناسبات عديدة. للتفضل بالاطلاع.. ونشتر الإجابة...مع التقدير.

حسین فاضل معلقة
مدير عام الإعلام التربوي

تسلم رسالتكم على عنوان البريد الإلكتروني: peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥